

# الدلال والشاهين يتقدمان باقتراح برغبة بشأن الإعداد للانتخابات البرلمانية في ظل وباء كورونا

رياض عواد

أعلن النائبان محمد الدلال وأسامة الشاهين عن تقديمهما اقتراح برغبة بشأن الإعداد للانتخابات البرلمانية القادمة في ظل وباء كورونا، جاء في نصه:

إن إجراء الانتخابات البرلمانية من أهم صور وقواعد الديمقراطية، وتعد ممارسة كل ناخبة وناخب عملية اختيار المرشح المناسب لعسوية الأمة من خلال تقييم أدائه ومعرفة مؤهلاته وتبيان مواقفه ومن ثم التصويت له، من أهم الحقوق التي كفلها الدستور الكويتي، أكدت عليها المواثيق الدولية للحقوق السياسية والمدنية.

كما أن ممارسة الاختيار الانتخابي تصل إلى مرحلة الواجب الوطني، نظراً لأهمية وخطورة الدور الذي يمارسه عضو مجلس الأمة تشريعياً ورقابياً، الأمر الذي يتطلب معه حسن الاختيار لمن يمثل الأمة في القرارات والأولويات الوطنية والمصرية.

وتعد العملية الانتخابية متعددة الأوجه فهي تشمل الناخبين والمرشحين والعاملين مع المرشحين والقضاء في إشرافه والداخلية في التنظيم والرقابة والإعلام في التوجيه الإيجابي والديمقراطي ورقابة ومتابعة مؤسسات المجتمع المدني.. الخ.

الأمر الذي يتطلب معه أن يعد للانتخابات الإعداد الجيد والمتكمن خاصة في ظل استمرار انتشار وباء فيروس كورونا الذي سيقتف حائلاً أمام التفاعل الناخبين مع المرشحين أو عقد الندوات الجماهيرية أو التزاوير والالتقاء في الدواوين والمنتديات الخاصة أو العامة أو غيره من الممارسات المعتادة في الانتخابات.

كما أن يوم الاقتراع يعد من الأيام التي يتطلب معه عناية خاصة به في ظل انتشار وباء فايروس كورونا، واحتمالية قيام تحديات ميدانية وعملية وطبية عند ممارسة الاقتراع في ذلك اليوم.

وبناء عليه فإنه يستوجب التفكير باليات ونظم جديدة ومبتكرة وفاعلة تساهم في إنجاح الممارسة الديمقراطية، وفي ذات الوقت تراعي الاعتبارات الصحية والطبية وسلامة المواطنين والناخبين، لذا فإننا نتقدم بالاقترح برغبة التالي لعرضه على مجلس الأمة:



محمد الدلال



أسامة الشاهين

جرائم في المواد (43 و 44 و 45) من قانون الانتخابات، وكذلك الجرائم المسطرة في المادة (22) من القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد وبالإخص الجرائم ذات الارتباط بالعملية الانتخابية.

قيام كل من وزارة الداخلية من ناحية والهيئة العامة لمكافحة الفساد من ناحية أخرى باعتماد إجراءات تضمن سهولة وسرعة إبلاغ الأجهزة الحكومية المختصة عن أية مخالفات أو جرائم انتخابية (خط اتصال ساخن، موقع على برامج التواصل الاجتماعي، بريد إلكتروني... الخ) بهدف مواجهة جرائم الانتخابات ودعم مواجهتها.

قيام كل من الهيئة العامة لمكافحة الفساد ووزارة الداخلية ووزارة الإعلام بعمل أنشطة مشتركة أو منفصلة بشأن أهمية نزاهة العملية الانتخابية وتوعية بأهمية دور مجلس الأمة وأهمية مواجهة الجرائم الانتخابية.

قيام وزارة الداخلية بتقديم خدمات إلكترونية للناخبين بشأن استخراج شهادات الجنسية أو أية خدمات أخرى مطلوبة في العملية الانتخابية.

6 - قيام وزارة الصحة العامة:

إعداد دليل إرشادي طبي صحي مرتبط بالعملية الانتخابية ويوم الاقتراع يوزع على الجميع إعلامياً وميدانياً وإلكترونياً.

إعداد مراكز أو وحدات صحية متنقلة وبالإخص أمام مقر كل مركز اقتراع يباشر تقديم الخدمات الصحية في أيام الاقتراع وفي حال الاشتباه بإصابة أحد الناخبين يتم الاقتراع للمشتبه به في لجنة انتخابية خاصة معدة طبياً وصحياً لذلك.

يتطلب أن يتم التنسيق مع القضاء والداخلية بشأن إجراءات يوم الاقتراع (التعقيم، أهمية لبس الكمامات والقفازات، التباعد البدني وعدم التزاحم) لجميع العاملين والشركاء والناخبين.

إقامة دورات إسعاف وطوارئ طبية لعدد من المنطوقين الداعمين للور الصحي والوقائي لوزارة الصحة أثناء العملية الانتخابية.

7 - قيام وزارة الشؤون بإشراك المجتمع المدني في الإشراف والرقابة والتوجيه العام في العملية الانتخابية، لإبراز الصور الحضارية والإيجابية للديمقراطية الكويتية ولتعزيز الشفافية في العملية الانتخابية ولدعم الجهود الحكومية في إنجاح العملية الانتخابية.

معلومات وبيانات عن المرشحين ورؤاهم وأطروحاتهم، وبالتالي الإضافة المقترحة (الصوت الواحد)، وذلك بتاجاه قانون انتخابات جديد يكفل تمثيل أفضل لممثلي الأمة قائم على معايير العدالة والكفاءة.

4 - قيام وزارة الداخلية بإصدار دليل إرشادي لكل خطوات العملية الانتخابية العملية والقانونية بظل انتشار وباء فيروس كورونا، وما يحتاجه الناخبون والمرشون خاصة، ويتم التنسيق مع وزارة الصحة في إعداد الدليل مع أهمية نشره على أكبر نطاق إعلامياً وميدانياً وإلكترونياً.

5 - قيام كل من وزارة الداخلية بالاتفاق والتنسيق مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد، بتشكيل فرق عمل لمتابعة الانتخابات ميدانياً، وبالإخص فيما يتعلق بمكافحة الفساد الانتخابي.

الحزم في مواجهة كافة الجرائم المرتبطة بالعملية الانتخابية ميدانياً وبالإخص جريمة الرشوة أو جريمة نقل القيود دون وجه حق وكافة ما ورد من

قدرة الناخبين والمرشحين بإداء أدوارهم، وكذلك قدرة الجهات الحكومية والمجتمع المدني على تحقيق ذلك.

2 - قيام مجلس الأمة والحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن الانتخابات الحالي مراعاة للظروف الخاصة بانتشار وباء كورونا وتطويراً للعملية الانتخابية ومن أمثلة ذلك:

تعديل المادة (2) من قانون الانتخابات حيث يتطلب تحديد دقيق وواضح لمفهوم "الجريمة المخلة بالشرف والأمانة" وهو أحد شروط الحرمان من الانتخاب لما أثاره هذا المفهوم من مشاكل ولغظ وعدم استقرار قانوني عليه، وهو الأمر الذي حال دون مشاركة عدد كبير من الناخبين والمرشحين بسبب صدور أحكام قضائية في مسائل لا تدخل ضمن عملية الإخلال بالشرف والأمانة، وقد يكون الخيار الثاني إلغاء هذه العبارة والاكتفاء بما ورد في باقي الجملة من تحديد لجرائم محددة.

دراسة تعديل المادة (31) من قانون الانتخابات والتي تنص على أن موعد عملية الانتخاب حصرياً من الساعة 08:00 صباحاً وحتى الساعة 08:00 مساءً، بشكل يضمن مزيد من التباعد البدني وعدم التزاحم بساعات معينة، مع تعديل المواد المرتبطة بإخلال بالإشراف القضائي وحقوق المرشحين وممثلهم بالرقابة والمتابعة المصيبة.

يقترح تعديل المادة (31) مكرر من قانون الانتخابات المتعلقة بالعداية الانتخابية للمرشحين بإضافة صور أخرى تكفلها الدولة لدعم الدعاية الانتخابية للمرشحين، ومن صور ذلك التنسيق مع وزارة الإعلام - سبق تطبيقه ولكنه ليس بالقانون - لتخصيص قناة يتم من خلالها دعوة المرشحين لعرض رؤاهم وبرامجهم وسيرتهم الذاتية للمرشحين.

ومن صور ذلك الطلب من الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات إعداد برنامج إلكتروني خاص للانتخابات يعرض

## الدلال يسأل وزير الخارجية عن «تصريحات الرئيس الأميركي بشأن الرغبة في التطبيع»

أمير البلاد شافاه الله وعافاه ورده سالمًا وكان في حضور تسليم الوسام عدد من مسؤولي وزارة الخارجية، فما هي الرواية الحقيقية الواردة من مسؤولي الوزارة لما دار من نقاش بشأن موضوع التطبيع مع الكيان المحتل؟ وما هو الرد الرسمي للوفد الكويتي على الطرح الأميركي في اللقاء تحديدًا؟ وهل كان الوفد مخول للحديث أو التباحث في موضوع التطبيع مع الكيان المحتل من عدمه؟

وسال الدلال: "ما أسباب امتناع وزارة الخارجية عن إصدار تصريح رسمي بشأن تصريحات الرئيس الأميركي التي من الواضح تسعى لتوريط دولة الكويت في خطر التطبيع مع الكيان المحتل ومتى سيصدر تصريح في هذا الشأن

به الرئيس الأميركي خاصة أنه يتعارض مع السياسة الرسمية الإيجابية والمباركة للدولة والموقف البرلماني والشعبي الراض للاحتمال أو التطبيع معه، لذا يرجى إفادتنا بالآتي: ما حقيقة التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأميركي مؤخراً بشأن وجود أي نوع من التفاهات أو الرغبة لدى دولة الكويت بشأن التطبيع مع الكيان الصهيوني، وهل تم التواصل مع الطرف الأميركي الرسمي لمعرفة أسباب ذكر الرئيس الأميركي ذلك؟ وهل تم بعد صدور تصريح الرئيس الأميركي نفي توجه دولة الكويت للتطبيع مع الكيان المحتل رسمياً مع الجانب الرسمي الأميركي؟"

وأشار إلى أن "وقدا يمثل دولة الكويت قيام باستلام ووسام خاص منح لسمو

تقدم النائب محمد الدلال بسؤال برلماني إلى وزير الخارجية حول حقيقة التصريحات التي أدلى بها الرئيس الأميركي دونالد ترامب مؤخراً بشأن وجود أي نوع من التفاهات أو الرغبة لدى دولة الكويت بشأن التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وقال الدلال في سؤاله: "خرج الرئيس الأميركي دونالد ترامب بتصريحات في الأيام الماضية أشار فيها إلى وجود تفاهات مع دولة الكويت بشأن التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل، وجاءت تلك التصريحات بعد التقاء وفد كويتي مع الرئيس الأميركي الذي منح سمو أمير البلاد شافاه الله وعافاه وسام أميركي عالي المستوى، ونظراً لخطورة ما أدلى

## الشاهين: الظروف الصحي العالي يتطلب إجراءات استثنائية لتنظيم الانتخابات البرلمانية القادمة

على ضرورة مد العملية الانتخابية لساعات أطول.

وأشار إلى أنه من ضمن هذه التعديلات وجود أربع مدارس في كل منطقه بدلا من مدرستين بالإضافة إلى زيادة عدد اللجان الفرعية للاقتراع من عشرة لجان إلى عشرين لجنة.

وأكد ضرورة مشاركة وزارة الإعلام بمساحة اعلانية أكبر للمرشحين وتقنياتها وتعميمها لفترات أكبر عبر تلفزيون الكويت والإذاعة والقنوات الخاصة لان الناخب في هذه العملية لن يعتمد على الدواوين والندوات الجماهيرية حتى يكون اطلاع الناخبين والناخبات أكبر.

ولفت إلى أن من بين النقاط التي تضمنها الاقتراح تشكيل فرق ميدانية من جمعية

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه والنائب محمد الدلال باقتراح برغبة يتضمن القيام بإجراءات استثنائية لتنظيم الانتخابات البرلمانية القادمة بما يوفر الحماية للمشاركين في عملية الاقتراع في ظل انتشار فيروس كورونا.

وقال الشاهين في تصريح بمجلس الأمة أمس: إن إجراء الانتخابات في هذا التوقيت بكل شفافية ونزاهة وفي ظل الظروف الصحي الحالي يتطلب الكثير من الحيلة والحدز، واصفاً تلك الانتخابات ب"الاستثنائية".

وأضاف أن هذا الاقتراح برغبة مفصل ويحوي العديد من الاقتراحات التفصيلية من بينها ضرورة تعديل مادة في قانون الانتخابات تتعلق بتعديل وقت الاقتراع من الثامنة صباحاً حتى الثامنة مساءً، مشدداً

على ضرورة مد العملية الانتخابية لساعات أطول.

وأشار إلى أنه من ضمن هذه التعديلات وجود أربع مدارس في كل منطقه بدلا من مدرستين بالإضافة إلى زيادة عدد اللجان الفرعية للاقتراع من عشرة لجان إلى عشرين لجنة.

وأكد ضرورة مشاركة وزارة الإعلام بمساحة اعلانية أكبر للمرشحين وتقنياتها وتعميمها لفترات أكبر عبر تلفزيون الكويت والإذاعة والقنوات الخاصة لان الناخب في هذه العملية لن يعتمد على الدواوين والندوات الجماهيرية حتى يكون اطلاع الناخبين والناخبات أكبر.

ولفت إلى أن من بين النقاط التي تضمنها الاقتراح تشكيل فرق ميدانية من جمعية

## استجوابان لرئيس مجلس الوزراء و59 تقريراً للجان البرلمانية في جلسة الغد



جانب من جلسة سابقة

والنائب الحميدي السبيعي إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد. وسدرج على الجدول عدد من تقارير اللجان وطلبات المناقشة ولجان التحقيق وغيرها.

التصديق على المضابط وكشف الأوراق والرسائل الواردة والعروض والشكاوى، وبند الأسئلة. وينظر المجلس في الاستجوابين المقدمين من كل من النائب د. عبدالكريم الكندري،

يعقد مجلس الأمة جلسة العادية والتكميلية يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين للنظر في بنود جدول الأعمال المكون من 18 بنداً.

ويستهل المجلس جلسته ببند

## حضور بعض النواب لإجراء مسحات «كورونا»

حضر يوم أمس عدد من النواب إلى مجلس الأمة لإجراء المسحات الطبية الخاصة بفضح فيروس كورونا، وخضع للفحص النواب أسامة الشاهين، ونايف المرادس وعلي الدقباسي.

وكانت الأمانة العامة أخطرت النواب من خلال رسالة نصية بإجراء مسحات طبية أمس للتأكد من خلوهم من فيروس كورونا.

وذكرت الرسالة: "إنه "بناء على دعوة رئيس مجلس الأمة لعقد جلسة مجلس الأمة العادية يومي الثلاثاء والأربعاء 22-23 الجاري، فإننا سيجري أخذ (المسحات الطبية) للنواب للتأكد من خلوهم من فيروس كورونا، وسوف تتواجد الأطقم الطبية بالمجلس يوم 20 الجاري من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة الثانية ظهراً.

## حماد يطالب باستمرار تأجيل أقساط قروض المواطنين لـ 6 أشهر إضافية



سعدون حماد

وما تمر به البلاد من أوضاع استثنائية انعكست آثارها السلبية على الحياة الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وما نالت هذه الأزمة مستمرة.

طالب النائب سعدون حماد العتيبي سمو رئيس مجلس الوزراء باستمرار تأجيل كل أقساط القروض للمواطنين لمدة ستة أشهر إضافية، وذلك بعد اقتراب انتهاء مدة الستة أشهر الممنوحة لتأجيل الأقساط على المواطنين ونظراً لعدم وجود مؤشرات تدل على انتهاء جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) في الوقت الحالي، بالإضافة لارتفاع المحووظ في أعداد الإصابات اليومية المعلقة سواء المحلية أو العالمية وإعلان العديد من دول العالم الدخول في المرحلة الثانية من تلك الجائحة.

وأضاف حماد: إننا نرى في الوقت الحالي ضرورة تمديد